

سموه يشهد انطلاق فعاليات الدورة الرابعة

حمدان بن محمد: دعم مبادرات تطوير

ولي عهد دبي يؤكد مساندته لأفكار الشركات والمؤسسات والخبراء المطروحة في القمة



■ حمدان بن محمد ورستم مينيخانوف وسلطان المنصوري وعيسي كاظم وسامي القميزي وهلال المري وماجد الغير وحمد بوعميم ونجيب العلي خلال انطلاق القمة | تصوير: خليفة عيسى

دبي - وام

شهد سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي الجلسة الافتتاحية للقمة العالمية الرابعة للاقتصاد الإسلامي التي انطلقت في مدينة جميرا في دبي صباح أمس وتستمر يومين. ورحب سموه بضيوف الإمارات المشاركين في هذا التجمع الاقتصادي العالمي، مؤكدا دعمه ومساندته لجميع المبادرات والأفكار التي تطرّحها الشركات والمؤسسات والخبراء في هذه القمة، وتسهم في تعزيز ونشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي وتطويره وتنميته محليا وإقليمياً وعالمياً من منطلق أن دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي، وتمنى للمؤتمر النجاح والتوفيق في تحقيق هذه الغايات والأهداف التي تصب في خدمة إقتصادنا الإسلامي على مستوى العالم.

وقى ماجد سيف الغير رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي الجهة المنظمة للقمة بالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي كلمة الافتتاح

■ سموه يكرّم هوليداي بوسيينا



■ سموه في مقدمة الحضور ويتابع فعاليات الجلسة الافتتاحية



■ ويسلم جائزة فئة تنمية المؤسسات الصغيرة لـ «جروفين» من فرنسا عن فئة الإعلام



■ سلطان المنصوري

أن يتم العمل من خلال هذه القمة على بلورة شراكات دولية تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والأمن المالي والاستقرار الاجتماعي العالمي. وأشار إلى أهمية الاقتصاد الإسلامي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي حيث وصل خلال العام 2016 إلى قرابة 328 مليار درهم مسجلاً نسبة نمو

وأعرب الوزير المنصوري عن أمله في

عبد الله العور: الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تعزز فرص النهوض

دبي - عمرو عادل

قال عبد الله العور المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، إن دبي ماضية بكل جهدها لتحقيق الهدف الأسمى الذي وضعه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاة الله»، وهو جعل الإمارة عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي.

اهتمام

وأضاف للصحفيين على هامش القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي، التي انطلقت أمس في دبي، إن العام الماضي سجلت دبي مساهمة متقدمة في أنشطة الاقتصاد الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة بلغت قيمتها 33 مليار درهم بما يعادل 7.8% من إجمالي الناتج المحلي للمجتمع. وتغولها في بعض القطاعات، وهو ما نجح المركز فيه على أرض الواقع والآن



■ عبد الله العور

نرى أن هناك نجاحات متواتلة في هذا المجال، وبين أن القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي ركزت في شعارها على «معاً لريادة المستقبل»، يؤكد أن منظومة الاقتصاد الإسلامي متكاملة وتناسب الجميع المسلمين وغير المسلمين لشتمل الجميع أنواع المستهلكين، وذلك وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي تنص أهدافها على العمل والتعاون مع الآخرين.

■ نجاح

وأكد أنه يجب على القطاع الحكومي والقطاع الخاص أن يعملا سوية بالتعاون لإنجاح الهدف الذي قطعت فيه حكومة الإمارات شوطاً كبيراً ومحوها وهو «جعل «دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي». وعن التحول الرقمي والتكنولوجيا بقطاع الاقتصاد الإسلامي قال إنه لا يمكنه قياسه بعيداً عن الاقتصاد الكلي، حيث إن الاقتصاد الإسلامي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد التقليدي.

33 مليار درهم أنشطة الاقتصاد الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي لدى

محمد الشحي: نمو كبير من خانة المليارات إلى التريليونات

دبي - عمرو عادل

قال محمد عبد العزيز الشحي، وكيل وزارة الاقتصاد، إن حجم أنشطة الاقتصاد الإسلامي العالمي ينمو عاماً بعد آخر بصورة كبيرة لتنقل من خانة مليارات الدولارات إلى التريليونات. وأضاف للصحفيين على هامش القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي التي انطلقت أمس في دبي، إن مجالات الاقتصاد الإسلامي لم تعد قاصرة على القطاعات التقليدية مثل التمويل الإسلامي والأغذية الحال.



■ محمد الشحي

ورداً على سؤال عن شح البيانات في مجال الاقتصاد الإسلامي، قال الشحي إنه حتى الآن لا توجد إحصائيات متكاملة عن حجم القطاع في الدولة، لكن هناك عمل متواصل بالتعاون مع الشركاء على تقديم دراسة أكثر شمولية حول حجم هذا المجال الواقع.



■ عبد الله العور

في ظل اهتمام الحكومة بتفعيل المنتجات الحلال في قطاعات جديدة كالتصنيعات والأدوات التجميلية والأدوية وقطاعات أخرى.

وأوضح أن حكومة دبي كان يهمها في المقام الأول بالفتور الماضية تشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي بالمجتمع وتغولها في بعض القطاعات، وهو ما نجح المركز فيه على أرض الواقع والآن

رالاقتصاد الإسلامي محلياً وعالمياً

..ويعرب عن تمنياته نجاح المؤتمر في تحقيق أهداف خدمة اقتصادنا الإسلامي على مستوى العالم



■ حمدان بن محمد يكرم رستم مينينخانوف رئيس جمهورية تاتارستان الروسية بحضور عيسى الغير



■ سعوه يسلم جائزة البناء التحتية للمعرفة الاقتصادية لشركة «إنسيف» من ماليزيا



■ حمدان بن محمد يسلم جائزة الفن الإسلامي إلى مسؤول شركة «روح الإسلام»



■ ويكرّم شركة «أجوا» من فرنسا عن فئة الصحة والغذاء



■ سعوه يسلم جائزة فئة الوقف إلى المعهد الدولي للوقف الإسلامي في الأردن

جمهورية تatarستان الروسية كلمة أكد فيها أن بلاده لديها تاريخ طويل من التعامل مع العالم الإسلامي، ومن المهم جداً مواصلة هذا التعاون لتوسيع الاقتصاد على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل تعزيز مفهوم الاقتصاد الإسلامي ومنتجاته. وأشار ببرؤية دولة الإمارات المهمة والوعاء شأن تطوير الاقتصاد الإسلامي وتحقيق النمو وهي بهذا تقدم بروساً مهمة في تطوير منتجات متقدمة مع معايير الشريعة الإسلامية، ويمكن لدول العالم الإسلامي بناءً لعلاقات طيبة المدى معها للمساهمة في إيجاد منظومة عمل مشتركة للاقتقاء بالاقتصاد الإسلامي عالمياً وإقليمياً.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية، كرم سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم الفائزين في الدورة السادسة لجائزة الاقتصاد الإسلامي بدورتها الأولى المبادرات الابتكرية الهدافة إلى إنماء الاقتصاد الإسلامي ودعم الممارسات التجارية والاقتصادية المسؤولة والمستدامة التي تعكس إيجاباً على الاقتصادات والمجتمعات.

وقد فازت في فئة التمويل شركتا «أجوا» من باكستان فيما فازت شركة «أجوا» من فرنسا عن فئة الصحة والغذاء، أما عن فئة الإعلام فقد فاز «تطبيق مسلم برس» من فرنسا ومن المملكة المتحدة فازت شركة «هوليدي بوسنيا» عن فئة السياحة والضيافة، فيما ذهبت جائزة فئة الوقف والتمكين إلى المعهد الدولي للوقف الإسلامي في الأردن، أما فئة فئة تمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد كانت من نصيب «جروفين» من جمهورية مصر العربية وأخيراً فازت «إنسيف» من ماليزيا بجائزة البناء التحتية للمعرفة الاقتصادية.

وهما سمو ولی عهد دبي الفائزون بالجوائز وبارك لهم جهودهم الخيرية والإنسانية التي تسهم في دعم الفئات المحتاجة لمثل هذا الدعم والشجع والتخفيف من قبل جميع الشركات والجهات المعنية بتتنمية الاقتصاد الإسلامي وتربص مفهومه وقيم التعايش والتكافل بين المسلمين وغير المسلمين لما فيه إسعاد البشرية وتعزيز التواصل الإنساني بين مختلف مشاربهم وأهواهم.



■ ماجد الغير

تصل إلى 14% بحسب مؤشرات مركز دبي للإحصاء، وهذا النمو يشكل إضافة نوعية إلى مسيرة التنمية المستدامة التي تتبعها دولة الإمارات وحرصها على تعزيز القطاعات الإنتاجية وتطوير استراتيجيات مقدرة للاستثمارات المسؤولة ومشجعة لريادة الأعمال والابتكار.

كما ألقى رستم مينينخانوف رئيس

«الصكوك الوطنية» تطلق في السعودية 2019.. وتحطط لإطلاق منتج تكافل تعليمي في الدولة خلال أيام

في نسختها الحالية على البلوك تشين والرقمنة، وشكلت منصة لعرض تجارب الكثير من المؤسسات والدول في هذا المجال، وذلك لتبدأ الشركة الرقمنة بشكل يسّر إلى التجارب عالمية في هذا المجال، حيث تهتم بقضية الرقمنة بهدف تعزيز خدماتها ومتطلباتها للوصول إلى العملاء مع مزيد من المرونة، مع إمكانية زيادة الانتشار وتخفيض التكلفة.



محمد قاسم العلي

وأوضح العلي أن الشركة تعمل حالياً على تحسين نظام شبيه شركة «أوبير» على تطبيق نظام تشييف شركتي «أوبير» و«كريم» لخدمات الذكي ببيع للعميل إمكانية الوصول إلى مندوبي الشركة الأقرب إليه في الوقت الذي يختاره، كما يسمح النظام بإجراء استئناف مباشر على جودة الخدمة المقدمة من خلال الموظف والشركة بالإجمال.

ولدى سؤاله عن حجم محفظة الشركة

الفرد بالمجتمع، وعن رؤيته لبداية دبي مركز للاقتصاد الإسلامي عالمياً قال إن هناك رؤية واضحة لدى الدولة وتوجهها حكومياً يتم تفعيله حالياً من خلال مختلف قطاعات الاقتصاد الإسلامي.

وأشار إلى أن شركته ستُنفق بشكل كبير من الاختلاط بالعقود والتجارب في ذلك المجال خلال الفترة التي ركزت

على أدوات التخطيط المالي في حياة الشخص، مما يسمح للناس ببناء دين ما يشار إلى أن جودة الخدمة المقدمة من خلال الموظف والشركة بالإجمال.

وأشار إلى أن شركته ستُنفق بشكل كبير من الاختلاط بالعقود والتجارب في ذلك المجال خلال الفترة التي ركزت

الشركة تستند إلى تجارب عالمية في البلوك تشين

■ دبي - عمرو عادل

قال محمد قاسم العلي الرئيس التنفيذي لشركة الصكوك الوطنية، إن الشركة تخطط لبدء أعمالها في السعودية خلال الربع الأول من العام المقبل 2019 في أول توسيع لها خارج الدولة، وأضاف في تصريحات لـ«البيان الاقتصادي» على هامش القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي أمس، إن الشركة الجديدة في المملكة تملّكها الصكوك الوطنية مناصفة

خميس بوهارون: تعزيز مكانة الإمارات مرجعاً للاقتصاد الإسلامي



خميس بوهارون

القمة منصة ممتازة لبحث أهم الفرص والتطورات

■ دبي - البيان

قال خميس بوهارون، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للإثنان في مصرف أبوظبي الإسلامي، يسرنا أن تكون من الداعمين الأساسيين لهذا الحدث، والذي يأت من أهم المحظوظات التي تعزز مكانة الإمارات كمرجع للاقتصاد الإسلامي، وبعد اقتصاد الإسلامي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، حيث يبلغ معدل إنفاق المتعاملين من المسلمين نحو تريليوني دولار خلال العام الماضي، مع توقعات بزيادة هذا الرقم ليصل إلى

جلسات القمة تبحث الابتكار وأهميته في تطوير الاقتصاد الإسلامي

للتقاليد والفنون من الإمارات، وأرفاه فاروق،
المحلل الاستراتيجي للأعمال الإبداعية في
شركة «ريلوكتانتلي بريف»، من المملكة
المتحدة، وريم حنتوش من بلدية أبوظبي،
وصديق جمعة، فنان إسلامي معاصر من
الإمارات العربية المتحدة، ومحمد حمدي،
رئيس منصات المستقبل في مؤسسة دبي
البيان - دبي - للمستقبل.

كريس بلاوبرت، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة (لانش غود) من الولايات المتحدة الأميركية، ولعمر الحاج الأستاذ المساعد في جامعة السلطان قابوس من سلطنة عمان، ومودارس أحمد الشريك الإداري في شركة يونيستاس للاتصالات من المملكة المتحدة. كما تم تعيين ورشة عمل تفاعلية تناولت موضوع المهارات الجديدة والثورة الصناعية الرابعة وشاركت فيها أروى القاسم، الأخلاقية في هيئة دبي

أديب المؤسس الشريك والرئيس التنفيذي في المركز المغربي للابتكار وريادة الأعمال الاجتماعية، وكاثرين بود، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «ناو ماني» من الإمارات، وغلين ماحن رئيس قسم ابتكار التطوير في شركة نيستا من المملكة المتحدة، ويوسف كايرز، نائب الرئيس في معرض إكسبو ليف - إكسبو 2020 من الإمارات. وأما الجلسة الثانية فحملت عنوان «المؤثرون في الاقتصاد الإسلامي العالمي» تحدثت فيها

التي تناولت موضوع الابتكار وأهميته في تطوير الاقتصاد الإسلامي كل من جيمس فغموس، عالم الكمبيوتر من جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة الأميركية، ومحمد أورنجزيب أحمد المتخصص في مجال البيانات من شركة «كين سي» من الولايات المتحدة الأميركية، وصوفي لييندبلوم المدير التنفيذي لشركة آيديتيشن 360 من السويد. فيما تحدث في جلسة الدور الاجتماعي لريادة الأعمال عنوان

شهد اليوم الأول لقمة الاقتصاد الإسلامي، جلسات متوازية تناولت موضوعات متنوعة حيث تحدث في جلسة «الوقف الإسلامي وتحديات الاستمرارية» طارق تشيميا، الرئيس التنفيذي لشركة «دبليو سي إم بي»، من الولايات المتحدة الأميركية، وكيمبرلي غيري من منظمة القيادات النسائية العالمية، مؤسسة العمل الخيري الاستراتيجي من الولايات المتحدة الأميركية. وتحدث في الجلسة

خطوة أولى من نوعها وبالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي «دافزا» تطلق مركز العلال للتجارة والتسويق



لهيئات اعتماد الحلال، المنظمة العالمية للنيلات الواقعة في إسكندرية، الواقعة في مصر، وذلك في ٢٠١٣.

والعالم، وخصوصاً أنه سيقدم منظومة متكاملة من خدمات التسويق والمبيعات في قطاع الحلال لدعم الشركات العالمية ورجال الأعمال في عملياتهم، كما سيبرز الفرص المتاحة في الاقتصاد الإسلامي للمصنعين والموردين والموزعين لخدمات ومنتجات قطاع الحلال». في هذا الإطار، قال ماجد سيف الغرير

رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي، عضو مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي؛ إطلاق «مركز التجارة والتسويق العالٌ» يؤكد الدور الجوهري للتعاون بين الشركاء الاستراتيجيين من القطاعين الحكومي والخاص، كما أنها تتطلع من خلال هذه المبادرة الفريدة إلى الاستفادة من جميع الفرص والارتباط بواقع الاقتصاد الإسلامي، وتقديم حلول تتناسب مع متطلبات مصنيعي وموردي وموزعي المنتجات والخدمات العالٍ على نطاق محلي وعالمي».

مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية في دبي: «نحن سعداء بتبسيط الضوء على مثيل هذه المبادرة التي من شأنها دعم الاستراتيجية الشاملة للاقتصاد الإسلامي، حيث قمنا منذ تدشين الاستراتيجية بدعم وإطلاق مبادرات مساندة للتجارة الحلال، بهدف تحقيق المزيد من النمو وخصوص تحول كبير في المستقبل القريب. نتوقع أن نرى إسهاماً فعالاً لمبادرة «دافزا»، في دعم استراتيجية الاقتصاد الإسلامي» كان لفريق عملنا إسهامات متنوعة وتعاونوا مكثف من أجل إنجاح هذه المبادرة عند الإطلاق، بالإضافة إلى العمل المشترك نحو الأسواق الجديدة في المستقبل، والذي سيحقق بدوره التكامل المطلوب لدعم هذه المبادرة».

منظومة الاقتصاد الإسلامي المزدهر في إمارة دبي التي تساهم بنسبة 8% من الناتج الإجمالي، حيث سيركز المركز على تمكين الشركات العالمية والناشئة في قطاع الحلال الذين يواجهون تحديات في خدمات التسويق والدعم التجاري عالمياً. وبذلك تستشرف عبر المركز المرتقب مستقبلاً وادعأً لصناعات الحلال وسلسل التوريد والتجارة العالمية بما سيسمح بإيجاباً على الاقتصاد الإسلامي». ومن جانبه، أكد عبدالله محمد العور، المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: «أن إطلاق مركز التجارة والتسويق الحلال الذي يعد الأول من نوعه إقليمياً، يعد خطوة مهمةً ضمن جهود تعزيز مكانة دبي عاصمةً عالميةً للاقتصاد الإسلامي، ومرجعيةً دوليةً لكل المهتمين بالاستشارات ودينار ستاندرد».

وقال الدكتور محمد الزرعوني مدير عام «دافزا»: « يأتي إطلاق مركز الحلال للتجارة والتسويق» بما ينسجم مع رؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، نحو تحويل دبي إلى عاصمة للاقتصاد الإسلامي العالمي، والمساعي الرامي إلى تعزيز ريادتها لهذا القطاع الحيوي على مستوى المنطقة والعالم، خاصة وأن الدولة تعتبر مركزاً لتقديم الخدمات لمستهلكي المنتجات الحلال على مستوى العالم بـ 512 مليار

ذكرت أمينة أحمد المدير التنفيذي لمراكز الإمارات العالمي للاعتماد: «إن المركز ومنذ بداية عمله في اعتماد جهات تقييم المطابقة الحلال محلياً وعلى مستوى (30) دولة انتهى آلية واضحة تتضمن جميع المواصفات الدولية المعترف بها في الحال وإنحداث التباغم بينها، بحيث تصبح المنتجات المعاد تصديرها من دبي مطابقة للمواصفات العالمية. وسيقدم المركز الدعم اللازم لمراكز الحلال للتجارة والتسويف من خلال اعتماد جهات تقييم المطابقة التي تقوم بدورها في منح شهادات الحلال للمنتجات، إضافة لخدمات التتبع والتفتيش الذكي للمنتجات الحلال».

شريكا استراتيجيا ومزود خدمة من الهيئات والمؤسسات الحكومية الاتحادية والمحليّة

أطلقت سلط

دبي «دافزا» وبالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي «مركز التجارة والتسويق للحلال» الأول من نوعه على مستوى المنطقة أims بحضور رستم نور علي مينيخانوف، رئيس جمهورية تatarستان الروسية، ومعالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد ورئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، حيث سيقدم منظومة متكاملة من خدمات التسويق والمبيعات في قطاع الحلال لدعم الشركات العالمية ورجال الأعمال في عملائهم. وسيعمل المركز على تطوير الأعمال مع التركيز على الفرص المتاحة في الاقتصاد الإسلامي للمصنعين والموردين والموزعين لخدمات ومنتجات قطاع الحلال، وذلك من خلال تسهيل آلية تقديم الخدمات في 3 مجالات رئيسية هي خدمات النمو والتدريب، والامتثال والحصول على شهادات الحلال، ومعلومات ودراسات السوق لمساعدة الشركات على استطلاع السوق المحلية والإقليمية بشكل

الصورة: دار الأوبرا في دبي



■ دبي - وائل اللبابيدي

أضاف: إن هذه لمبادرة تتيح فرصاً كبيرة للربط بين دول وأقاليم تساهمن في 30% من الناتج العالمي، ويتراوّف هذا مع فرص كبيرة في مجال التمويل تقدّر بتريليونات الدولارات، مع ميزة خاصة جداً هي أنه لا يمكن لحكومة واحدة أو بلد واحد بمفرده احتكار المنافسة في هذا الطريق، وبالتالي فهو يفتح الباب لتأسيس علاقات شراكة فاعلة بين مختلف الدول الواقعية على هذا الطريق، وكذلك تعزيز علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال البروفسور وانغ بيوبي، مدير معهد الشؤون الدولية، من مركز الدراسات الأوروبيية في جامعة رين الصناعية: ينظر الكثير من المتابعين للأثر الاقتصادي لهذه المبادرة بعين التشكيك، ولكن الحقيقة تقول إنه هناك أكثر من 100 بلد ومنظمة أبدت التزاماً بها هذا الطريق التي يتوقع أن يصل فيها حجم التبادل التجاري إلى 900 مليار دولار، مع توقعات بأنضمam المزيد مستقبلاً، كما تستقبل هذه المبادرة حالياً على 6 ممرات بعضها ناشئ وبعضها الآخر يواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، والتي تتطلب العمل المشترك لإيجاد الحلول لها.

أكّد خبراء في التمويل الإسلامي، أن المصادر الإسلامية في الإمارات تعد في وضع مثالى للاستفادة من فرص تمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة المرتبطة بمبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ في 2013 وهو نفس العام الذي أطلق فيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مبادرة «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»، لافتين إلى أن الأهداف والشعارات التي تحملها «الحزام والطريق» تتوافق مع أهداف وشعار قمة الاقتصاد الإسلامي «معاً لزيادة المستقبل».

وتهدف الحكومة الصينية من خلال المبادرة إلى ضخ استثمارات بأكثر من 1,5 تريليون دولار خلال عشر سنوات في تعزيز طرق التجارة البرية والبحرية الوالصلة بين 70 دولة في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا، تشكل الدول الإسلامية منها 27 دولة أو حوالي 40% من تلك الدول. وأكّد الخبراء خلال جلسة العزام والطريق أن المبادرة تشكل جسراً حيوياً يفتح الباب واسعاً أمام الشركات الصينية للوصول إلى حوالي 65% من سكان العالم، وبعد بفرص نمو واعدة تقرب

دبي: «ريبل» للتد اولات الـاـلكتروـنيـة



أبوظبي رائدة عالمياً في «حكومة» الأصول المشفرة

أضاف: لدينا عقد صريح أسمه «قواعد ريل» مؤلف من 70 صفحة يشرح بشكل واضح التزامات وحقوق المتعاقدين، لمنع ما يسمى بالتموين الإسلامي «الغرر». وحولنا التي نقدمهااليوم لا تتعارض مع أي ضوابط مصرفية قائمة مثل تلك المتعلقة بـ«اعرف عميلاك» أو مكافحة غسيل الأموال، الخ. وأعتقد الأصول المشفرة توفر فرصاً حقيقة يمكن للأقتصاد الإماراتي الاستفادة منها، وأعتقد أن حكومة أبوظبي هي من أولى المدن في العالم التي تمكنت من تحديد تلك الفرص وذلك من خلال تحديد «سوق أبوظبي المالي» الذي اقترح مؤخراً إطاراً تنظيمياً لحكومة أنشطة الأصول المشفرة الفورية التي تتم عبر البورصات وأمناء الحفظ، وغيرهما من جهات الوساطة، وهذا يمهد للاستخدام السليم لتلك الأصول في هذا الجزء من العالم.

وأشار إلى أن مكتب الشركة في دبي سيضم كادراً كاملاً يضم مدير مشاريع ومهندسين وذلك لخدمة الاقتصاد الإماراتي بشكل أكبر ودعم المبادرات الرقمية والتحول الذكي في المنطقة.

المجال.

وأكد خبير التقنيات المالية العالمي أن مبادئ التمويل الإسلامي تتناغم بشكل تام مع نظيرتها الإسلامية من حيث دعم التعاملات بالأصول والشفافية والتعاقد ومعرفة الأطراف المتعاقدة، مشيراً إلى أن تقنية «بلوك تشين» عامل مهم للارتفاع بقطاع الصيرفة الإسلامية وأن مدى توظيف تلك التقنية في البنوك سيعتمد في النتيجة على مدى استفادة تلك البنوك من الاستثمار في تلك التقنية في دعم أدائها. وأضاف: «نحن نتعاون مع البنوك ولا ننافسها. فتقنياتنا تتركز فقط في المسرح الخلفي للبنوك ولا تقترب بشكل أو بآخر من العملاء، فالبنوك يمكن أن تستفيد من حلول ريل لبناء خدمات الحالات والمدفوعات الشركات وغيرها، وتبني أي حل تقني من قبل رئيس التنفيذي في أحد البنوك يستغرق من 6 إلى 9 أشهر، ولدينا اليوم عمليات في أسواق عالمية رئيسة، ويمكننا دعم أنشطة التحويلات المالية ضمن دول الخليج ومع دول جنوب آسيا، وأعتقد أن الخطوة الثانية ستكون تجاه إطلاق منتجات وحلول تهم المنطقة، متوقعاً إطلاق أول تعامل بعملة «ريبل» الرقمية في الإمارات خلال العام المقبل. وأضاف راو في تصريحات خاصة لـ«البيان الاقتصادي» على هامش قمة الاقتصاد الإسلامي في دبي إن الشركة تجري مباحثات مع مصرف الإمارات المركزي بخصوص إمكان السماح للبنوك الإماراتية الراغبة في استخدام تقنيات الشركة الخاصة من الاستثمار في تلك التقنية في بالحوالات الخارجية، والتي تساهم في تسريع المدفوعات بين الدول وتقليل تكلفتها، لافتاً إلى أن الشركة تتعاون مع مصرفين إماراتيين في هذا الإطار، وشدد راو على أهمية وضع ضوابط استخدام تقنية دفاتر الحسابات الموزعة «DLT» التي تقوم عليها تقنية «بلوك تشين» ل توفير تلك الحلول للبنوك والمؤسسات المالية، التي لا يمكنها تطبيق حلول تقنية جديدة من دون موافقة المصرف المركزي، مؤكداً أن حكومة الإمارات لا تألو جهداً في توفير دعمها المستمر للابتكار في مجال المدفوعات الرقمية وتشجيع البنوك المحلية على استخدام